التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل

د. عبد الحليم فضل الله
رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، باحث اقتصادي.

قبل حوالي أربعة أعوام تقريباً واجهت الجماهير العربية وخصوصاً في مصر وتونس، نموذجاً متطرفاً للاستبداد يجمع بين القمع العبثي، وتبعية غير مشروطة وليبرالية زائفة. كان ذلك الاستبداد خالياً تماماً من المعنى، فلا هو بني على مسوّغات أو مزاعم إيديولوجية، ولا اتكأ على تسويات ومساومات داخلية هادفة تعوّض بعضاً من مشروعية مفقودة. وبذلك فإنّ هذا الاستبداد يختلف اختلافاً بيّناً عن نماذج أخرى في العالم، تلك التي خفف من وطأة احتكار السلطة فيها أنها سعت إلى تحقيق غايات وطنية أو تنموية متفق عليها (الصين مثلاً) وتبنت بهذا القدر أو ذاك منظوراً مشتركاً للخير العام. أما في البلدان العربية فقد افتقرت الأنظمة المطاحة لأي مشروعية رديفة، أكانت مشروعية المصلحة العامة، أم مشروعية التسوية والمقايضة في الداخل، أو حتى المشروعية العقائدية والنضالية، تاركة الأمر لـ«مشروعية خارجية» مثّلها ما يسمّى المجتمع الدولي.

لقد كان الالتزام بالأجندة الليبرالية المتطرفة أحد أوجه التعبير عن تلك التبعية المطلقة التي ارتضتها بعض الأنظمة لنفسها، لكن هذا الالتزام لم يرقَ إلى مستوى من الجدية والإتقان، ولم يحجز لاقتصادات دولها موقعاً في أحد مدارات الاقتصاد العالمي المعولم. حتى هذه الليبرالية كانت زائفة ووهمية، إذ إن تفكيك القطاع العام مثلاً لم يكن لمصلحة قطاع خاص واعد ونام كما قيل، بل لحساب حفنة صغيرة تعتاش على الريع، وفي إطار دورة مالية مشبعة بالزبائنية والفساد، ولم يحقق الانفتاح المدعى أي زيادة تذكر في معدلات النمو ولم يعدّل تركيبة الناتج لتغدو أكثر حداثة، ولا وسّع الطاقة التصديرية لدول المنطقة من السلع المصنعة.

مؤشرات الأزمة

حافظت مبادئ إجماع واشنطن العشرة على هيمنتها، بالرغم من المعارضة الواسعة التي واجهتها، والنتائج المترتبة عليها، والوعي العالمي المبكر الرافض لها. فهي حسب الخلاصة التي توصلت إليها المحكمة الشعبية المناهضة لهذه السياسات في حكمها الصادر عام 1993 أدت إلى رفع نسب البطالة في كل مكان، وتفاقم التبعية الغذائية وتدهور أوضاع البيئة، وتفكك النظم الصحية والتعليمية والإنتاجية، وإلحاق الضرر بإمكانية التقدم نحو الديمقراطية وزيادة عبء الديون.

تثبت الأرقام صحة هذا الحكم، فالبطالة زادت في العالم من 5.25 بالمئة عام 1993 إلى أكثر من 7 بالمئة عام 2010، ومن 4.4 بالمئة إلى 7 بالمئة أيضاً في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وصولاً إلى حوالي 14.5 بالمئة في الدول العربية. كما زادت الديون الخارجية للدول النامية من 600 مليار دولار عام 1980 إلى 2450 ملياراً عام 2001 ثم إلى حوالي 4650 ملياراً عام 2010. وقد زادت الديون الخارجية العامة للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض من 950 مليار دولار عام 1992 إلى حوالي 1533 ملياراً عام 2011 في حين تضاعفت الديون الخارجية الخاصة بين هذين العامين حوالي 15 ضعفاً[1]. وفي الأثناء تضاعف حجم الدين الحكومي من الناتج ليصل في مجموع دول الأسواق الناشئة والنامية إلى حوالي 35 بالمئة، ووصل حجم الدين العام الخارجي وحده في الدول العربية غير النفطية إلى أكثر من 26.7 بالمئة من إجمالي نواتجها.

الالتزام بأجندة الليبرالية الجديدة أحد أوجه التعبير عن التبعية المطلقة.

لقد كان من نتائج التحرير العشوائي والمتطرف للاقتصاد في العالم العربي، والاندماج الفوضوي وغير الحميد في منظومة العولمة والتقيد غير المسؤول بالشروط الخارجية، أن زادت الفجوة الطبقية واتسع نطاق الاقتصاد غير الشرعي وغير النظامي، وعمّ الفساد، وارتفعت معدلات البطالة بين الشباب. وبحسب التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية 2013 فإن هناك تصاعداً في معدلات الفقر التي عرفت انخفاضاً نسبياً عام2010[2]، ففي عام 2010 بلغ معدل الفقر المدقع في العالم العربي (على أساس 1،25 دولار للفرد يومياً) 4،1 بالمئة مقابل 5،5 بالمئة عام 1990، لكن المعدل ارتفع الى 7،7 بالمئة عام 2012 معدلاً وسطياً، وهو يصل الى 21،6 ٪ في اقل البلدان نمواً. لكن الاعتماد على خطوط الفقر الوطنية يرفع الأرقام (بمقياس ثلاث دولارات للفرد يومياً) يرفع نسبة الفقراء الى 23،4 ٪ من مجموع سكان العالم العربي أي أكثر مما كان عليه عام 1990[3] بل أعلى من أي إقليم عالمي مماثل، وتصل نسبة الفقر البشري متعدد الأبعاد في مجمل العالم العربي –حسب تقديرات تقرير التنمية البشرية 2011– إلى 40 بالمئة[4]. كما أن البطالة فاقت ضعف معدلها في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط وثلاثة أضعاف معدلها العالمي تقريباً.

على أن مشكلة العالم العربي ليست في توزيع الدخل النقدي والثروات المادية بقدر ما هي في سوء توزيع رأس المال البشري وخصوصاً توزيع فرص التعليم. فمثلاً يتراجع دليل الدخل بعد تعديله بمعامل عدم المساواة 17.8 بالمئة عربياً مقارنة بـ 23.4 بالمئة عالمياً، أي أن توزيع الدخل في منطقتنا أقل سوءاً من توزيعه في العالم، وعلى العكس من ذلك يتراجع دليل التعليم المعدل بعدم المساواة في الدول العربية بمقدار 40.8 بالمئة مقارنة بـ 26.2 بالمئة فقط في العالم. وعلى العموم فإن مجموع الخسارة في دليل

1- راجع: http: / /data.worldbank.org /indicator /DT.DOD.DPPG.CD /countries /1W

2- يتراوح المعدل بين 28 بالمئة و 30 بالمئة في لبنان وسوريا و41 بالمئة و 59.9 بالمئة في مصر واليمن.

3- راجع: الأمم المتحدة؛ التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية -2013 مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015؛ / ww.escwa.un.org information /publications /edit /upload /E_ESCWA_EDGD_2013_1_A.pdf

4- هنا لا بد من تسجيل التحفظ على الأرقام. فنسب الفقر العددي تستند إلى تقديرات لخطوط الفقر معتمدة على أرقام مخفضة للتضخم، وتوزيع للنفقات لا يتناسب مع أوضاع الفقراء، كما لا تلحظ إحصاءات البطالة جزءاً معتداً به من بطالة الإناث بافتراض أنهن ربات بيوت لا يبحثن عن عمل، ولا ترصد الإحصاءات أيضاً البطالة الموسمية، وبطالة اليائسين الذين يوقفون بحثهم عن العمل لقنوطهم من إمكانية العثور على فرص ملائمة.

التنمية في العالم العربي بسبب عدم المساواة يساوي 25.4 بالمئة أي أعلى من معدل الخسارة في العالم البالغ 23.3 بالمئة[5]، وسيزيد الفارق حكماً إذا حذفنا أثر عدم المساواة الدخلية. ويمكن أن نستنتج هنا أن الريوع النفطية، التي تتدفق إلى الدول النفطية ويتسرب جزء منها إلى باقي البلدان العربية، إما على شكل تحويلات أو مساعدات أو استثمارات أو حتى على شكل مال سياسي، تقلل من حدة التباين في الإنفاق، لكن السياسات الخاطئة هي التي تؤثر سلباً على العدالة في مجال الخدمات الأساسية.

وتكفل الأرقام تفسير ذلك. فنصيب الفرد من الدخل في الدول العربية غير النفطية يقل عن نصف مستواه العالمي[6]. ويقترن هذا الانخفاض مع تدني الإنتاجية تبعاً لتراجع معدلات الاستثمار في العالم العربي من ثلاثين بالمئة من الناتج المحلي عام 1976 إلى حوالي 23.3 بالمئة عام 2011. ومع تراجع دور الدولة وتصفية القطاع العام صارت معظم الاستثمارات تذهب إلى أنشطة ريعية كالمصارف والعقارات. وقد حدث العكس في الدول ذات الدخل المتوسط التي ارتفع فيها معدل الاستثمار، وكذلك في الدول منخفضة الدخل التي تضاعف فيها هذا المعدل في المدة نفسها[7].

وبسبب ضعف الاستثمار أيضاً لم تتعد حصة الصناعات التحويلية من الناتج العربي 9 بالمئة عام 2011، مقارنة بـ 26 بالمئة في الدول متوسطة الدخل، و32 بالمئة في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ. كما تباطأ النمو ليصل إلى ثلثي مثيله في الدول النامية، بالرغم من الزيادات الهائلة في أسعار النفط الذي يستحوذ العرب على حوالي ستين بالمئة من مخزونه العالمي.

وقد زاد من توزيع الموارد بين الدولة العربية سوءاً أن تراجع النمو تزامن من ناحية مع تضاعف عدد سكان المنطقة ست مرات تقريباً منذ الاستقلال، ومن ناحية أخرى مع تقلص المساعدات الإنمائية التي تراجع حجمها من 16 مليار دولار عام 1977 إلى 12 ملياراً عام 2004. وفي حين كانت المساعدات العربية ولا سيما من بلدان النفط تشكل 60 بالمئة من مجموع المساعدات الإنمائية لهذه المنطقة، انخفضت النسبة إلى 5 بالمئة فقط[8]، في وقت زادت فيه الاحتياطيات الرسمية من العملات في العالم العربي لتصل عام 2011 إلى 1114.6 مليار دولار، يعود حوالي 90 بالمئة منها إلى البلدان النفطية[9].

5- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ تقرير التنمية البشرية-نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع؛ نيويورك: UNDP، جدول 9 ص: 189

6- بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العربي (بمعادل تكافؤ القوة الشرائية للدولار عام 2005) 8554 دولاراً عام 2011 مقارنة بـ $10082 للفرد عالمياً، و $10119 في دول أميركا اللاتينية، ولم يزد نصيب الفرد العربي من الناتج بالأسعار الجارية عن 6790 دولار عام 2011، لكنه ينخفض الى 3055 دولاراً فقط في البلدان العربية غير النفطية . والجدير ذكره هو أن متوسط الدخل الفردي في العالم العربي كان يساوي عام 1975، 70 بالمئة تقريباً من المتوسط العالمي، لكنه انخفض عام 2000 إلى أقل من 50 بالمئة مع تدني أسعار النفط آنذاك، لتعود النسبة للارتفاع مجدداً مع ارتفاع أسعاره.

7- ارتفع معدل الاستثمار في الدول ذات الدخل المتوسط من 25 بالمئة عام 1975، إلى 29.5 بالمئة عام 2010، وفي الدول منخفضة الدخل ارتفعت النسبة من 12.89 بالمئة فقط عام 1976 إلى 24 بالمئة عام 2010.

8 - على سبيل المثال كانت حصة الفرد من المساعدات الإنمائية في مصر تساوي $175 عام 1986، لكنها انخفضت إلى 12 دولاراً فقط عام 2003.

9- خلال عام 2011 بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية العربية حوالي 60.3 مليار دولار ليصل إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال المدة 1970-2011 حوالي 154 مليار دولار أي ما يوازي 0.42٪ فقط من الدخل الإجمالي لدول العربية المانحة الرئيسية.

للمزيد راجع: صندوق النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012؛ أبو ظبي: الصندوق العربي الموحد 2012؛ ص: 252-243.

النموذج الاقتصادي/الاجتماعي والإصلاح السياسي: روابط جدلية

لم تكفل الانتخابات «الحرة» في بلدان ما يسمّى «الربيع العربي» الاستقرار المنشود، وبدت صناديق الاقتراع عاجزة عن تحقيق طموحات وآمال المنتفضين، لتظل الميادين والساحات مملوءة بحشود المحتجين والثوار وأنصار القوى السياسية المختلفة الذين حملوا مطالب متنوعة ومتباينة أحياناً تجاه مسارات التغيير. وكانت الذروة في مسيرات 30 يونيو/حزيران وما تلاها من تطورات أفضت الى عزل الرئيس محمد مرسي في مصر وعودة الحكم الانتقالي الأمر الذي قوبل باحتجاجات مضادة.

إن هذا يطرح من جديد صعوبة تحقيق إصلاح سياسي جوهري بالطرق العادية التي لا تتكامل فيها الشرعيتان الديموقراطية والثورية، فرسم السياسات العامة بما فيها تلك المتعلقة بالشأنين الاجتماعي والاقتصادي لا بد أن يستند إلى توافقات عريضة بشأن النظام السياسي المأمول، وإذا كانت الديموقراطية محل إجماع بين القوى والتيارات والأجنحة المختلفة فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا أي خيار ديموقراطي؟ هو الملائم في ظل الاحتمالات المتضاربة التي تواجهها الشعوب العربية. ونناقش في هذا الصدد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

مع تراجع دور الدولة ذهبت معظم الاستثمارات إلى الانشطة الريعية.

الاحتمال الأول: قيام **ديمقراطية ليّنة** ضعيفة الدفع، تسمح بتداول السلطة لكن على مسرح سياسي ضيق لا يتضمن القضايا الرئيسية جميعها. هذا يعني أن نقل السلطة من يد إلى أخرى لا يحدث تغييراً فعلياً في جميع المجالات، فالمسائل السيادية التي تحدد دور الدولة وعلاقاتها الخارجية قد تظل محكومة بعوامل وقوى لا تمت إلى الهيئات الانتخابية بصلة. وعلى سبيل المثال لا الحصر تفرض الاتفاقات والالتزامات الخارجية الموروثة من عهود ما قبل الثورات (في مصر وغيرها) قيوداً على العملية الديمقراطية، لأنها تمنع السلطات الجديدة من تخطيط سياساتها الخارجية وفق الإستراتيجية التي تريد. وينطبق الأمر نفسه على الشأن الاقتصادي الاجتماعي حيث تصير الأولوية في ظل هذا الاحتمال، لمقتضيات العلاقة مع الأسواق والمنظمات والمؤسسات الدولية، وللشروط التي تضعها الجهات المانحة، ولمصالح المحتكرين ورجال الأعمال الجدد. باختصار نجد أنفسنا أمام سلطة ترسم ملامحها الانتخابات إلا أن جماعات المصالح الداخلية وقوة الضغوط الخارجية هي التي تحركها وتتحكم بها.

الاحتمال الثاني: هو السير نحو ما يمكن تسميته **بديمقراطية الهويات الصافية**، والفرضية الخطيرة هنا هو أن الممارسة الديمقراطية لن تأخذ مداها إلا في مجتمعات متجانسة، وفي نطاق هويات صغرى متنابذة. ومع أن هذا الاحتمال يتناسب مع الديمقراطية النمطية التي تقوم على مبدأ الأغلبية والأقلية، فلن يكون بوسعها أن تعبر عن الآمال والمصالح والتطلعات الشعبية، لقيامها على الشرذمة والتفرق والتنازع، كما لن تتمكن من الاستثمار في الشراكة مع الدول العربية والإسلامية على صعد التقدم والتنمية وبناء الدور العالمي، لأنها ستكون مشغولة طوال الوقت بصراعاتها الداخلية والخارجية.

الاحتمال الثالث: بناء **ديمقراطية عميقة**، تلك التي تتيح تداول السلطة واحترام الحريات السياسية المختلفة، لكنها تسعى في الوقت نفسه إلى تطوير المجال السياسي، وتغيير القواعد التي تحكم العملية السياسية برّمتها.

هذا الأمر يضع التحول الديمقراطي ضمن مسار إصلاحي يلتزم رؤية إيديولوجية تتبناها غالبية كبيرة من الرأي العام ومن القوى الاجتماعية والسياسية

على اختلافها. ولا نقصد هنا إيديولوجيا الانقسام التي وظفت تاريخياً في إطار الصراع على السلطة والنفوذ، بل إيدولوجيا التأسيس التي تسعى إلى تحقيق أوسع إجماع ممكن على طبيعة النظام المقبل وأسس المواطنة. والطموح من وراء ذلك هو إيجاد رابطة انتماء عابرة للهويات الأولية ومتفوقة عليها، وقادرة على ردم الهوة فيما بينها ولجم تمايزاتها الفتاكة.

الديمقراطية العميقة لا تميل إلى الانغماس المبكر في لعبة الأقلية والأغلبية التي لا تحقق غاياتها ولا تأخذ مداها إلا في المجتمعات المتجانسة اجتماعياً أو سياسياً، بل ترى أن يسبق ذلك تحقيق اتفاق واسع على رزمة من المبادئ والثوابت والأفكار التي تمهد للبناء الديمقراطي، وتمنع تحول عمليات الانتخاب إلى مهماز للعصبيات كما هو حال العديد من ديمقراطياتنا الوليدة.

إن إيديولوجيا التأسيس هذه تسمح للعملية الديمقراطية باختراق القشور السياسية والتسرب إلى المنابت العميقة للاقتصاد والدولة. وهو ما يأتي في سياق الإجابة عن أسئلة عدة على صعد مختلفة:

فعلى الصعيد الأول، السؤال الأبرز هو عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يجب أن تكفلها الدساتير الجديدة، هل هي:

- الحقوق الطبيعية: الحق بالحياة والحق بالتعبير والحق بالاعتقاد...؛

- أم الحقوق الليبرالية التي تكفل تكافؤ الفرص دون غيره من وجوه العدالة، فتتضمن إضافة إلى ما تقدم: الحق بالنفاذ إلى خدمات التعليم الصحة،

- أم أن المطلوب- بل هو المطلوب فعلاً- تأمين الحقوق الديمقراطية التي تجمع بين الحرية والعدالة، فتشمل إلى نوعي الحقوق الآنفين: الحق بالحصول على العمل، والحق بالعيش الكريم اللائق، وغيرها من الحقوق المكتسبة في إطار عمليات إعادة توزيع واسعة النطاق، ولا سيما في البلدان التي شهدت نهباً داخلياً وخارجياً منظماً وكثيفاً، أدى إلى الإفقار الشامل.

وعلى الصعيد الثاني: هناك أسئلة السياسة الخارجية والدور، فهل يراعى فيها اعتبارات السيادة ومعايير بناء القوة اللازمة لخوض المنافسات الإقليمية والجيوستراتيجية وكسبها؟ أم تعتمد تحديداً مبسطاً للمصالح قائماً على تعظيم المنافع والمكاسب المباشرة حتى لو ترتبت عليها خسائر جسيمة على المدى البعيد. أو بتعبير آخر أيهما يُراعى أولاً: المصالح الإقليمية التي تربط بين دول لديها قواسم مشتركة تاريخية وعميقة تتجاوز المنافع المباشرة، أم المصالح الدولية المؤقتة والمتطلبة والتي لا يؤدي الانصياع لها إلا إلى مزيد من التهميش وانعدام الوزن والغياب عن مسرح القرار.

بناء ديمقراطية تتيح تداول السلطة ضمن إيديولوجية إصلاحية

وهل يمكن بالأساس بناء دولة مستقلة دون تحالفات أو تفاهمات إقليمية هدفها الرئيسي تحقيق حد أدنى من التوازن الإقليمي؟ مع العلم أن تجاهل هذا السؤال سيعيدنا إلى التبعية غير المباشرة لهذا العدو، الذي صار في مرحلة ما شريكاً غير معلن في صياغة المستقبل السياسي لبعض دول المنطقة.

وعلى الصعيد الثالث: أي نموذج اقتصادي وتنموي يلبي آمال الشعوب الثائرة؟ هل هو نموذج التقدم والإنتاجية والمشاركة الذي يغلب مبدأ الاستقلال على ما عداه، دون أن يفرط بمقتضيات النمو والازدهار؟ وهو ما نجحت فيه بلدان عدة في آسيا وأميركا اللاتينية، تلك التي لم تندمج في نمط العلاقات الاقتصادية المعولم إلا بشروطها وبما يتوافق مع مصالحها الوطنية. أم تُعتمد الخيارات

السهلة هنا أيضاً، فينصب اهتمام الدول على إحصاء ما لديها من أموال وأرصدة نهاية كل عام؟ حتى لو كان مصدرها المكرمات والمساعدات والقروض المشروطة وغير المشروطة. وفي ظل نموذج كهذا للتنمية تكون الصدارة لأرقام ميزان المدفوعات وحركة الأموال الداخلة والخارجة، وموجودات المصارف، والتصنيف الائتماني للدولة الذي يبين قدرتها على الاقتراض، ونمو الناتج المحلي والقومي بغضّ النظر عن مصادره وطرق تحقيقه، وما إلى ذلك من مجملات اقتصادية ومالية عامة؛ في حين تنزلق إلى ذيل القائمة: إحصاءات الإنتاج الصناعي، والميزان التجاري، والاستثمارات الموظفة في مجالات حيوية، وحصة أنشطة المعرفة من مجموع الاقتصاد، وقيم الصادرات عالية التقنية، وحجم رأس المال العلمي، وتطور الإنفاق على البحث والتطوير، ونسبة العمالة الماهرة الموظفة في الداخل من مجموع القوى العاملة.

الديمقراطية العميقة لا تميل إلى الانغماس المبكر في لعبة الأقلية والأغلبية.

لقد خرج من رحم تجارب دول الأسواق الناشئة وعي جديد بأن محرك التقدم يكمن داخل الدول لا خارجها، وأن حسن استخدام الموارد الكامنة غير المستغلة هو أفضل بكثير من التفريط بها مقابل عوائد هينة وريوع سهلة. وتدلنا تلك التجارب الصاعدة أن أسلوب التنمية الناجح هو الذي يقوم على الانفتاح المتكافئ والندّي والمشروط مع الغرب، وليس على أساس التبعية له والانصياع لقيوده.

لكن الديموقراطية المطلوبة لا بد لها من أن تحيط بقضايا التأسيس التي تحقق في آن معاً الوفرة والاستقرار والقوة، فلا تنحصر غاياتها بتبديل القشرة الخارجية للسلطة، مع ترك مكوناتها الداخلية في يد الظروف والعوامل الخارجية، أما إذا اختزلت نفسها في معادلة الأقلية والغالبية المعروفة فلن تكون قادرة على حفظ الاستقرار المجتمعي في دول متعددة إيديولوجياً وإثنياً وطائفياً.

من الواضح أن الأنساق الاقتصادية الاجتماعية الراهنة تخفق في استيعاب الحاجة العارمة إلى تغيير بنيوي عميق، وهو ما لا يمكن إيكاله لعمليات الاقتراع في ظل ما يمكن تسميته بتقلص «مدى الديمقراطية». ففي العديد من دول العالم تتعاقب المواسم الانتخابية بسلاسة وانتظام، لكن التغيير الفعلي يأتي من مكان آخر، وعلى وقع صدمات وتحولات خارجية كالأزمات المالية والحروب، أو تبدل سياسات وشروط الدول والمؤسسات المانحة، أو تحولات النظام الدولي.

هذا يدعو إلى التفكير عربياً بما يمكن تسميته **ديمقراطية الحوار**، التي لا تبدأ بصناديق الاقتراع ولا تنتهي معها، بل تملأ الفضاء السياسي بنقاش متصل تشارك فيه كل الأطياف، وتتبلور في خضمّه النماذج المستقبلية في الاقتصاد والسياسة. فالانتفاضات العربية تختلف عن غيرها بأنها لم تكن مسبوقة بمراجعات فكرية جذرية (كالثورة الفرنسية)، ولم تقم على أساس إيديولوجي محدد (كالثورة البلشفية)، ولا بناء على منظور قيمي وعقائدي متفق عليه وتحت عباءة قيادة كاريزمية (كالثورة الإسلامية في إيران)، رغم أوجه الشبه بين هذه وتلك. وهكذا لا يمكن فهم الأحداث وتحولاتها من منظار أحادي، كافتراض أن الحريات أو العدالة هما هدف الثورات الوحيد، أو حصر غاياتها في محاربة الفساد أو التخلص من شكل معين من الديكتاتورية.

هذا الأمر يؤكد على أن استمرارية التغيير ونجاحه في تحقيق أهدافه- إزاء التدخلات الأجنبية التي تحاول حرف

مسار الأحداث عن غاياته- رهن باعتماد منظور متعدد البعد، منظور يتجنب من ناحية الاستقطابات الفكرية الحادة، التي من شأن تغلغلها في نسيج المجتمعات المنتفضة امتصاص الزخم الثوري وإطفاء جذوة التغيير وتفكيك الكتلة الصلبة- ذات النسيج المتنوع- التي نزلت إلى الميادين، ويعطي من ناحية ثانية قضايا الأمن القومي والمسألة الاجتماعية الاقتصادية ما تستحقه من اهتمام، معيداً إياها إلى مركز النقاش الوطني، إلى جانب القضايا الأخرى المطروحة.

أربع ملاحظات بشأن النهوض الاقتصادي الشامل

تظهر الأرقام والمؤشرات آنفة الذكر بؤس الإدارة السياسية للاقتصاد في العالم العربي، التي تقف وراء خفض معدلات الاستثمار وتدهور الإنتاجية وتقلّص الحجم النسبي للصناعة. وقد مر معنا أن الدفق المالي الهائل المتأتي من أسواق الطاقة لم ينجح في إحداث تحسن ملموس في الدخل الفردي في المنطقة، فظل هو والمؤشرات المرتبطة به أقل بكثير من متوسطه العالمي، ومن المعدلات المسجلة في الدول المماثلة في العقود الثلاثة الأخيرة. والمشكلة ليست في الوقائع الاقتصادية وحدها بل تشمل أيضاً الأفكار والمفاهيم التي كان جمودها عقبة أمام التغيير.

لقد فوّت العالم العربي حتى الآن ثلاث فرص للتقدم: **الأولى** لاحت في أواسط القرن الماضي، مع شيوع الفكر التنموي عالمياً ووفرة المشاريع العربية المشتركة المخططة، ووجود حكومات قوية ذات توجهات اجتماعية مدعومة داخلياً، **والثانية** هي ارتفاع أسعار النفط التي وفرت فوائض مالية كان من شأن استيعابها داخل اقتصادات المنطقة أن يعود بالنفع على الدول العربية المنتجة وغير المنتجة للنفط في آن معاً. أما الفرصة **الثالثة** فهي الوعود الاقتصادية للانفتاح والتحرير الاقتصاديين، اللذين زادا من حدة الأزمات بدل التخفيف منها.

هذا البؤس الاقتصادي حوّل المجتمعات العربية إلى تربة خصبة للتوترات السياسية والأمنية، وبيئة حاضنة لاتجاهات عزلت نفسها عن التيار الأساسي والتاريخي لهذه الأمة، ومع اتساع نطاق الخواء السياسي الذي تسبب به الاستبداد والتبعية، صارت القوى الواقعة على حافة المسرح العام تتحكم بالأحداث، وتسيّرها بعيداً عن محاور التقارب الفكري والاجتماعي والديني لمجتمعاتها.

كشفت الثورات العربية عن مقدار التضليل الذي تضمّنته الأرقام.

وقد كشفت الانتفاضات والثورات العربية عن مقدار التضليل الذي تضمنته الأرقام، التي أخفت خلف معدلاتها العامة وجوهاً عدة من الإقصاء والاستبعاد والتهميش، ومع ذلك كانت المؤشرات الانتقائية وغير المتكاملة كافية للقول بأن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي لا يرتبط بندرة الموارد المادية والبشرية بقدر ارتباطه بعقم السياسات وإخفاق نماذج النمو والتنمية المعتمدة.

إن إطلاق ورشة الإصلاح الشامل رهن بقيام نظام اقتصادي جديد يأخذ بعين الاعتبار جملة من الحقائق والملاحظات:

أولاً: تواجه الدول العربية تحدياً مزدوجاً ومتزامناً، فهناك من جهة تحدي إصلاح النظام الاقتصادي الذي فشل في تحقيق النمو والتنمية والمساواة الاجتماعية، ومن جهة ثانية هناك الضغط الذي تمثله الحاجات الطارئة والملحة في المرحلة الراهنة التي تتسم بالاضطراب الشديد وشح الموارد، والأمر الأخير يشتت انتباه الحكومات الجديدة،

ولذلك تراها تخوض مساوماتها الخارجية، اقتصادياً وسياسياً، من موقع تفاوضي ضعيف نسبياً يغيّب القوة والزخم الهائلين الخارجين من رحم الانتفاضات التي لم تخمد جذوتها بعد.

تتحدث الأرقام مثلاً عن أن العجز المالي في الدول العربية غير النفطية قدّر سنة 2012 بحوالي ثمانية ونصف بالمئة من مجموع نواتجها الإجمالية، مقارنة بأقل من سبعة بالمئة في السنة التي سبقتها. وقد كان نصيب مصر في زيادة العجز الإجمالي المجمع لتلك الدول هو الأكبر، إذ زاد العجز المقدر في موازنتها العامة من حوالي 24 مليار دولار عام 2012/2011 (10.5٪ تقريباً من الناتج الإجمالي)، إلى 34.8 مليار تقريباً (14.7٪ من الناتج تقريباً)[10].

ومع أن هذا يدل على الصعوبات التي تواجهها الدول التي تمر في حقبة انتقالية صعبة فإنه لا يبرر صياغة السياسات العامة على نحو يرضي المانحين. والتبعية للمساعدات قد تعيدنا إلى نقطة البداية، فدول النفط من ناحيتها تحاول دفع الحكومات الجديدة إلى إتباع سياسات محافظة في الداخل والخارج، وتنتظر منها الاعتراف بدور محوري لمجلس التعاون الخليجي في النظام العربي الجديد. أما صندوق النقد الدولي فإن خيباته المتكررة قبل الأزمة المالية والعالمية وفي أثنائها لم تردعه عن ترداد شروطه التقليدية على أسماع طالبي القروض: رفع الدعم المقدم للمستهلكين في مجالات النفط والغذاء والطاقة، وتحقيق توازن الموازنة العامة من خلال خفض النفقات حتى لو كانت نفقات اجتماعية ملحة، وزيادة الإيرادات حتى في الأبواب الضريبية التي تمس العدالة[11].

وتبين لنا التجارب السابقة التداعيات الخطرة لمثل هذه الوصفة على الاستقرار، ففي فنزويلا مثلاً أدى الأخذ بتوصيات الصندوق قبل أكثر من عقدين إلى انتفاضة عارمة سقط فيها آلاف قتلى، وحصلت انتفاضات دامية عدة للسبب نفسه في الأردن واليمن وأندونيسيا ومصر والأرجنتين والبارغواي، وعانت عشرات أخرى من البلدان من ركود وتضخم وأزمات نقدية جراء انصياعها لتعليمات الصندوق. هذا الأمر يدعو إلى اعتماد سياسات تفاوض حذر، وتجنب مقايضة التمويل العابر والمؤقت بتعديل التوجهات الإستراتيجية طويلة الأمد، التي هي بمثابة التزامات ثورية بلحاظ الدوافع التي دفعت المنتفضين نحو الميادين.

ثانياً: لا بد من التعامل بحذر مع المؤشرات والإحصاءات المتداولة، فهي لم تصل بعد إلى حد من النضج يسمح بالاعتماد عليها، إن في تحليل الأوضاع السابقة أو في تقويم السياسات البديلة الآتية.

رأينا آنفاً كيف أن إضافة متغير عدم المساواة إلى دليل التنمية البشرية أدى إلى هبوط هذا المؤشر، وسنلاحظ

10- قدر بنك HSBC إجمالي الخسارة في الناتج الإجمالي نتيجة «الربيع العربي» بحوالي 320 مليار $ عام 2014 في كل من البحرين، مصر، الأردن، لبنان،ليبيا، سوريا، تونس، أي ما يوازي 35٪ من إجمالي ناتجها المقدر بـ 900 مليار $ في العام نفسه لو لم يشهد العالم العربي الأحداث التي مر بها في السنوات الأخيرة، وذلك في مقابل 580 مليار$ هو الناتج الإجمالي الفعلي في الدول السبع المذكورة. أما الخسائر المتراكمة في السنوات 2011 – 2014 وللبلدان المذكورة نفسها، فيقدرها البنك بـ 800 مليار دولار أميركي.

رأى البنك أيضاً أن الأضرار التي ألحقتها الاضطرابات بالمالية العامة لهذه البلدان، جنباً إلى جنب مع انخفاض الفعالية الحكومية، وتدهور الأوضاع الأمنية وانحسار حكم القانون، سوف ترمي بثقلها على جهود صانعي القرار، وخصوصاً لجهة العودة بمستويات التشغيل إلى ما كانت عليه قبل الأحداث، ولاحظ البنك أن دول الخليج بالمقابل تمكنت من تخفيف المخاطر (عدا البحرين) اعتماداً على إنفاق توزيعي سخي وغير مسبوق. راجع: Cointry Risk weekly Bulletin; Bank Byblos, Economic Research & Analysis Department.

11- إن خير دليل على عقم الاعتماد على المساعدات هو المسار المرير الذي سارت عليه مصر منذ ثورة يناير في تفاوضها مع صندوق النقد الدولي واستخدام الدول النفطية المعونات والاستثمارات سلاحاً سياسياً في محاولتها التأثير المباشر على الأحداث الداخلية في هذا البلد، كما حصل قبل مظاهرات يونيو 2013 وبعدها.

في مكان آخر أن جعل الحريات السياسية ركناً رابعاً في دليل التنمية الإنسانية غير ترتيب الدول العربية على سلم التنمية تغييراً جذرياً دافعاً الدول النفطية إلى الأسفل. ولو عدنا قليلاً إلى الوراء وأخذنا فقط بمقاييس النمو والتنمية التقليدية لحدث العكس وشغلت الدول التي تمتلك ثروات طبيعية طائلة رأس القائمة.

والمقارنة بين مصر وتونس في هذا الصدد معبرة تماماً، ففي البلدين تضافرت الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على إيجاد البيئة الحاضنة للثورة، مع أن الأرقام حدثتنا عن تفاوت في مستوى الاحتقان الاجتماعي بين البلدين. فتونس مصنفة في خانة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، ولا يتجاوز فيها الفقر البشري 3.8 بالمئة من السكان، ويقارب نصيب الفرد من الناتج فيها متوسطه العالمي (8273 دولاراً أميركياً). أما مصر فلا تكاد تحتسب في عداد الدول ذات التنمية المتوسطة (احتلت المرتبة 113 من بين 187 دولة في جدول التنمية البشرية)، وتسجل معدلاً مضاعفاً للفقر البشري (22 بالمئة)، كما تعاني من قدر أعلى من عدم المساواة الدخلية. وعلى الرغم من هذا التفاوت الظاهري بين ظروف البلدين فقد كشفت الأحداث عن تشابه كامن بينهما لم تلتقطه الأرقام.

إن فهم دلالة الأرقام مهم جداً للتمييز بين نماذج وسياسات ملائمة وأخرى غير ملائمة، فالإحصاءات تبرز جزءاً من الحقائق لكنها تخفي أجزاء أخرى منها، وهي قدمت في العقدين الأخيرين البرهان تلو الآخر على أن طريق الخلاص يمر من خلال التعاليم الليبرالية[12]، قبل أن تبين الأزمات المالية المفاجئة خواء هذه الدعوى. لكن دلالة الأرقام ترتبط بفهمنا للتنمية والتقدم الاقتصاديين، والغايات النهائية التي نطمح إلى تحقيقها. وهذا لا تقرره المؤسسات الدولية التي تصنّف الدول على أساس فرضيات تقنية منقوصة أو مشوبة بالتحيز، فالشعوب والمجتمعات هي التي قررت في العامين الأخيرين أن النمو الذي تحتفي به البيانات والإحصاءات لا قيمة له، ما لم تظهر آثاره في الشوارع والطرقات، وفي أحزمة البؤس والقهر المحيطة بالمدن، التي تصور بوضوح حقيقة ما يجري في قاع العالم.

> التردي لا يرتبط بندرة الموارد بقدر ارتباطه بعقم السياسات.

ثالثاً: هناك ضرورة للموازنة بين تلبية الاحتياجات العاجلة في دول الثورات العربية وبين متطلبات بناء نموذج اقتصادي بديل. صحيح أن المشكلات الآنية تفرض نفسها، كالانخفاض الحاد في معدلات النمو، وزيادة البطالة، وتفاقم عجز الموازنة العامة، واشتداد عبء المديونية، ومحاسبة فاسدي المرحلة السابقة. إلا أن الإجراءات الانتقالية يجب أن لا تتعارض مع الأهداف الإستراتيجية بعيدة الأمد، من قبيل تعبئة الجهود والموارد المادية والبشرية المتاحة في المجالات الحيوية وخصوصاً التصنيع، وزيادة الإنتاجية، ورفع القدرات التنافسية،

12- لا ينبغي لواضعي السياسات الجديدة تجاهل التحولات الآتية من قلب الفكر الليبرالي نفسه. فمنذ سبعينيات القرن الماضي صار ممكناً العثور على ليبراليين يولون عائلة الحقوق المرتبطة بالعدالة وتلك المرتبطة بالحرية الأهمية نفسها، هذا بعد المراجعة التي بدأها جون رولز في كتابه المعروف «نظرية في العدالة». لكن الفارق بين الليبراليين وغيرهم هو أنهم رفضوا ربط الحقوق بأي تصور مسبق للخير كالذي تفعله المذاهب الأخلاقية والفلسفية والدينية. فمن واجب المجتمع حسب أخلاق الواجب الليبرالية أن يدافع عن الحقوق بمعزل عن مضمونها الأخلاقي، إما لأنها ذات منشأ فطري وطبيعي (راولز)، أو لأنها تحقق منفعة عامة (جون ستيوارت مل). أي أن قيمة الحقوق الجماعية عند الليبراليين موازية للحقوق الفردية (مثلاً العدالة والحرية) بخلاف أصحاب النزعة الاجتماعية الذين يرون أن الحقوق المرتبطة بمبدأ العدالة هي أعلى من الحقوق الأخرى.

وتحقيق السيادة والاستقلال الاقتصاديين، وكسر دائرة التبعية بالتعاون بين الدول العربية ودول الجوار، ومد خطوط التواصل مع البلدان الأخرى الباحثة أيضاً عن سبل مواجهة أطماع المنظومات الدولية الكبرى.

رابعاً: في العقود الثلاثة الأخيرة تراجع التعاون العربي-العربي في مجال تأمين احتياجات التنمية وسد فجوة الموارد، وفي المقابل زاد اعتماد الدول العربية غير النفطية على الأسواق المالية والمؤسسات الدولية للحصول على التمويل، لكن مع زيادة في نسبة القروض المشروطة إلى القروض غير المشروطة، وترجيح كفة القروض غير الميسرة على القروض الميسرة، والقروض عموماً على المنح والهبات.

لقد أثر ذلك على فعالية التحويلات الرسمية والمساعدات الخارجية في تحقيق أهداف التنمية، بعد أن صارت مثقلة بالقيود، ففي مقابل قروض ضئيلة يمنحها صندوق النقد (لم تزد في حالة لبنان بعد عدوان تموز 2006 عن 0.25 بالمئة من الناتج) تعاد برمجة السياسات الوطنية برمّتها وتُفرض إجراءات ذات طابع غير ديموقراطي تخالف مصالح وآراء غالبية المواطنين.

تخوض البلدان العربية التفاوض مع الخارج من موقع ضعيف.

هذا يدعو إلى القول بأن معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية على المدى البعيد لا تتطلب مزيداً من التدفقات الخارجية والمساعدات الخارجية، بل تدعو قبل أي شيء آخر إلى التفكير بأنماط مبتكرة من الشراكة الإقليمية. هنا يحضر مثلاً مشروع تكامل الطاقة في أميركا اللاتينية الذي يشمل 18 دولة، حيث تقوم فنزويلا مثلاً بتصدير النفط في مقابل خدمات على صعيد الصحة والتعليم وإدارة المصافي أو في مقابل مشاريع مشتركة، وهكذا يتم التحرر من قبضة التبعية للأسواق العالمية، ويتحول النفط من سلعة نقدية إلى مدخل من مدخلات التنمية.

ويمكن إضفاء مزيد من المرونة والفعالية على شكل الشراكة الإقليمية، عبر التحرر من هيمنة نموذج التكامل المستند إلى التجربة الأوروبية، والمنظم داخل أطر مؤسساتية متدرجة من المنطقة الحرة إلى الوحدة الاقتصادية. فبالرغم من وفرة الأطر القانونية والمؤسساتية في العالم العربي، بدءاً من اتفاقية تحرير التبادل التجاري عام 1953 إلى اتفاقية المنطقة العربية الكبرى عام 1998، لم يزد نصيب التجارة البينية عن عُشر إجمالي قيمة التجارة الخارجية العربية الإجمالية في العقد الأخير، فيما انخفضت نسبة الاستثمارات العربية البينية أيضاً من مجموع الاستثمارات المباشرة من 34.3 بالمئة إلى 27.35 بالمئة في المدة نفسها..

والمشكلة لا تكمن في شكل الشراكة بل في العقبات التي تحول دون نجاحها، والشبيهة تماماً بالعقبات التي تمنع نجاح التنمية في كل دولة عربية على حدة. والشراكة المتوخاة هي منظومة متكاملة من ثلاثة مستويات: مستوى وطني يتبنى نموذجاً اقتصادياً يحقق في آن معاً الفعالية الاقتصادية والرضى العام والعدالة التوزيعية؛ ومستوى إقليمي مبني على تبادل المنافع والاستثمارات الكبرى وتعظيم القيم المضافة المشتركة وزيادة القدرات الإنتاجية، عوضاً عن التركيز المفرط على التجارة البينية التي لا تعد رافعة قوية للنهوض المشترك وقد ترتد سلباً على الدول الضعيفة. وفي المستوى الثالث هناك الاستراتيجية المشتركة بين الدول العربية، والتي من شأن قيامها تعزيز مكانتها التفاوضية مع العالم، والسماح بإقامة علاقة متكافئة مع مراكزه الكبرى.

الفقرة الرابعة: دروس من التجارب الماضية وإخفاقاتها

يلحظ النموذج البديل، كما تقدم، رؤية وطنية واضحة تحظى بأوسع إجماع ممكن بشأن مسائل الإنتاج والنمو والتوزيع، ورؤية إقليمية لشكل النظام العربي الجديد الذي يحمل في طياته بذور الشراكة. مع ما يتضمنه ذلك من تخل عن الأفكار النمطية الموروثة، وصون للسيادة الاقتصادية والتعامل الحذر مع المؤشرات، والتوازن بين تلبية الاحتياجات العاجلة وبناء رؤية طويلة الأمد. لكن ذلك يقتضي قراءة التجارب الماضية والتعامل مع إخفاقاتها والتي تتضمن:

أولاً: الإخفاق المزدوج للنمو والتنمية

اعتمدت معظم الدول العربية غير النفطية في مرحلة ما بعد الاستقلال النموذج التنموي فركزت الاستثمارات الكبرى بيد الدولة، واتبعت في أحيان كثيرة سياسات تجارية قائمة على الدعم من ناحية وعلى إحلال الواردات من ناحية ثانية وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الحيوية، وضاعفت إنفاقها على التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى، وعملت ما بوسعها لزيادة الصادرات وتقليص الواردات. ومع ذلك أخفقت في إحداث التحولات الهيكلية اللازمة للتنمية الشاملة، فظلت التشابكات ضعيفة بين القطاعات، وانحازت الاستثمارات إلى قطاعات خدمية ذات قاعدة اقتصادية ضيقة مرتبطة بالخارج، ولم يسجل النمو معدلات كافية لامتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وبقي هيكل الإنتاج مماثلاً للتركيب القطاعي في أكثر الاقتصادات تخلفاً.

وعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية والقطاعات الاجتماعية ظلت مؤشرات التعليم والصحة متدنية مقارنة بالعديد من مناطق العالم، وكان متوسط دليل التنمية البشرية غير المرتبط بالدخل (الذي يجمع بين دليلي الصحة والتعليم) أقل من معدلاته في جميع الأقاليم العالمية الأخرى عدا أفريقيا جنوب الصحراء.

ولم يفلح الحقن المالي المتأتي من عائدات النفط في تحفيز النمو، فظل متأخراً عن متوسطه في الدول النامية، (4،5 بالمئة مقابل 6 بالمئة في الأعوام 2011-2000 وبلغ 2،4 بالمئة فقط في العام الأخير)، ينطبق ذلك أيضاً على دليل التنمية البشرية الذي كان نموه السنوي في الأعوام نفسها موازياً لمثيله في الدول منخفضة التنمية وأقل منه في الدول ذات التنمية المرتفعة.

وبالنتيجة فإن الدول العربية على الرغم من وفرة مواردها فشلت في تحقيق نتائج مؤثرة على صعيدي التنمية في عقود ما بعد الاستقلال، والنمو في العقدين الأخيرين.

ثانياً: فشل الانتقال إلى اقتصاد السوق

منذ بداية التسعينيات انضم العديد من الدول العربية التي اتبعت النهج التنموي إلى سياسات السوق، فالتزم معظمها مبادئ إجماع واشنطن، المتمحورة حول تحرير التجارة الخارجية، وزيادة الإيرادات الحكومية وخفض نفقاتها وتشجيع الخصخصة، ورفع الدعم بأوجهه الاستهلاكية والإنتاجية (مع العلم أن دعم الزراعة في أوروبا يبلغ أكثر من 300 مليار دولار سنوياً)، والتركيز على قطاعات التصدير، ونبذ سياسات الاكتفاء الذاتي. بيد أن هذه الدول التي لم يكن سجلها باهراً على صعيد التنمية أخفقت أيضاً في تحقيق انتقال ناجح ومنظم إلى نظام السوق.

فعلى سبيل المثال، بكرت تونس في التعاون مع صندوق النقد الدولي، إذ عقدت اتفاقيتين معه لإعادة هيكلة الاقتصاد عامي 1986 (لسنة ونصف) و1988 (لأربع

سنوات). وخلال 22 عاماً باعت 219 شركة عامة بحصيلة إجمالية لا تتجاوز 4.55 مليار دولار أي أقل بكثير من المبالغ المخطط لها[13]. وعلى الرغم من إشادة صندوق النقد الدولي بأداء هذا البلد لناحية الالتزام بأجندته للتحرير الاقتصادي، كانت النتائج غير مشجعة، فالبطالة ظلت مرتفعة (14،4 بالمئة) ووصلت معدلاتها في المناطق الداخلية إلى أكثر من 42 بالمئة، وبقي معدل النمو على حاله تقريباً قبل بدء برامج التحرير الاقتصادي وبعدها، مسجلاً 5 بالمئة تقريباً في الأعوام 1974–2010 دون تغيير يذكر بين بداية المدة ونهايتها.

وفي مصر أخفقت أيضاً خطط الخصخصة في تحقيق أهدافها. فعلى مدى عقدين من الزمن باعت الحكومة 413 شركة عامة (من أصل 560 شركة)، وكانت الحصيلة المقدرة بحوالي عشرة مليارات دولار متواضعة وهزيلة مقارنة بالتوقعات التي تراوحت بين 35 و85 ملياراً.

لم يكن خيار الخصصة في مصر وتونس مجدياً

والأدهى هو أن الأرصدة المتجمعة لم تستعمل في زيادة الاستثمارات الإنتاجية بل في تسديد الديون وتمويل عمليات صرف الموظفين بعد البيع وتغطية جزء من العجز الجاري في الموازنة.

ولم يكن خيار التحرير الاقتصادي في مصر مجدياً أيضاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع معدل النمو في هذا البلد من 7.4 بالمئة عام 1985 إلى 1.2 بالمئة عام 2011، وزيادة معدلات البطالة من 7.23 بالمئة عام 1997 إلى 16.2 بالمئة العام الماضي مع وجود تقديرات غير رسمية موثقة ترفع الرقم إلى 27 بالمئة.

ويعادل متوسط الدخل الفردي في كوريا الجنوبية حالياً عشرة أضعاف مثيله في مصر، مع أنه كان أقل منه في ستينيات القرن الماضي، وما بين عامي 1952 و1966 تضاعف النشاط الصناعي المصري حوالي ثلاث مرات، لكن حصة الصناعة التحويلية لا تتعدى الآن 16 بالمئة من مجموع ناتجها المحلي، مقارنة بـ 28 بالمئة في كوريا الجنوبية و25 بالمئة في ماليزيا و34 بالمئة في تركيا.

لقد كان ثمن التحرير الاقتصادي في كلا البلدين باهظاً، في مقابل تسهيلات زهيدة قدمها لهما صندوق النقد، فمجموع استعمالات مصر لقروض الصندوق لم تتجاوز 7 مليارات دولار على مدى الأعوام 1991–2011 أي ما لا يزيد متوسطه السنوي عن 0،32 بالمئة من الناتج، وكان مجموع الاستعمالات في تونس 3،83 مليار دولار في المدة نفسها ما يوازي 0،67 بالمئة من ناتجها. ودلالة هذه الأرقام أن الكلفة الاجتماعية والاقتصادية بل وحتى السياسية للتعاون مع المؤسسات الدولية بالشروط الراهنة هي أعلى بكثير من منافعها الفعلية والمحتملة.

ثالثاً: الإخفاق في تحقيق التوازن بين مساري النمو والعدالة

لا تعبر مؤشرات توزيع الدخل في العالم العربي عن واقع الحال، ومرد ذلك إما إلى نقص في الإحصاءات أو إلى التلاعب في معطياتها. ومنذ الاستقلال تعاني البلدان العربية من مشكلة تقاسم الثروات، وهي التي ورثت نظاماً لتقسيم الأراضي ركز معظمها في أيدي قلة من العائلات، واستحوذت الشركات الأجنبية أو الشركات الوطنية المرتبطة بالخارج على النصيب الأوفر من قطاعي

13- للمزيد عن حصيلة الخصخصة في مصر وتونس يراجع: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية؛ تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2011، القاهرة: 2012.

التجارة والخدمات، وبذلك جمعت الاقتصادات العربية على ما يقول الدكتور جورج قرم بين الطابع الإقطاعي من جهة والرأسمالية المتأخرة القائمة على احتكار القلة من جهة ثانية. وقد أدت عائدات النفط دورين متناقضين، ففي البداية أسهمت في تحسين عدالة توزيع المداخيل، لكن التضخم الذي تسببت به أدى لاحقاً إلى تآكل قيمة الأجور مقارنة بالأرباح، ليتفاقم عدم المساواة من جديد.

ولم يفلح الإصلاح الاقتصادي الذي لم يعتن كثيرا بقضايا التوزيع في تحقيق العدالة المأمولة، في حين أدى الأخذ بتوصيات البنك الدولي إلى التركيز على معالجة الفقر المدقع الذي لا يتطلب إدخال تعديلات جذرية على النظام أو الإدارة الاقتصاديين. وقد شكلت السياسات الضريبية المجحفة، وأعباء خدمة الدين الخارجي الواقعة على عاتق الفئات الأفقر بين السكان، مصدر خلل إضافي في تقاسم المداخيل والثروة. وعلى غرار ما هو حاصل في أرجاء العالم الأخرى أدت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى تآكل حصة الأجور من الناتج لصالح رأس المال، ففي حين انخفضت حصة الأجور في مجموع الدول الصناعية السبع من 66 بالمئة في ستينيات القرن العشرين إلى 61،5 بالمئة في العقد الأخير. وحصل الأمر نفسه في الصين التي تدنى فيها نصيب الأجور من 53،6 بالمئة إلى 41.4 بالمئة في المدة نفسها. وانخفض نصيب الأجور من الناتج في مصر من 50،8 بالمئة في 2001/ 2002 إلى 38،4 بالمئة في 2008-2009، وفي لبنان كانت نسبة الأجور إلى الناتج تساوي 35 بالمئة عام 1997 إلا أنها انخفضت الآن إلى ما بين 22 بالمئة و28 بالمئة.

وتستنتج الدراسات التطبيقية أن النمو الاقتصادي في البلدان العربية لم يكن فعالاً في تخفيف معدلات الفقر، بسبب سوء توزيع عوائده، وعدم إيلاء برامج التنمية الاقتصادية ومسائل الفقر والتفاوت الاهتمام اللازم. وأدت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في البلدان العربية التي طبقتها إلى زيادة الأسعار ورفع معدلات البطالة والفقر واتساع فجوة الدخل والإنفاق بين الفئات والمناطق. وما زاد الأمر سوءاً هو أن الاقتصادات العربية انطلقت من وضع أصلي، اتسم بتفاوت كبير في تقاسم الثروات[14]، وهيمنة الضرائب غير المباشرة التي تتراوح حصيلتها في معظم البلدان العربية ما بين 60 بالمئة و70 بالمئة من مجموع الإيرادات الضريبية. كما لم تراع السياسات المتبعة الحقوق الاجتماعية المنصوص عليها في المواثيق العربية المصادق عليها، وخصوصاً الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يعطي كل مواطن الحق في العمل بحرية وشروط عادلة، والحق في الحماية من البطالة وبالأجر المتساوي، والحق بالتعليم والصحة.

علاقة جدلية بين الاقتصاد الريعي والفساد

رابعاً: عدم التوازن بين الإنتاج والريع

ما زالت الأنشطة الريعية تهيمن على الاقتصاد العربي، مخلفة وراءها آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية ضارة، مثل بطء نمو الإنتاجية وزيادة الأسعار وتشجيع النمو غير المولِّد للوظائف، كما تنعكس سلباً على توازن المالية العامة بسبب صعوبة إخضاع العديد من المداخيل الريعية للضرائب.

14- يساوي دليل عدم المساواة في توزيع الأراضي 70 بالمئة في تونس و65 بالمئة في مصر و 75 بالمئة في ليبيا.

وإلى جانب النفط، يتركز الاقتصاد الريعي في المشاريع والمضاربات العقارية غير المرتبطة بالطلب، وفي القطاع المالي الذي يعاني من تخمة في السيولة وارتفاع غير مبرر اقتصادياً في الفوائد، مع تركز نسبة كبيرة من السندات الحكومية في أيدي قلة ضئيلة جداً. ويضاف إلى أشكال الريع المساعدات والتحويلات، التي تضاعفت قيمها إلى الناتج مع الارتفاع المطرد في أسعار النفط. وهذه مجتمعة تجعل ما يزيد عن نصف الناتج الوطني العربي مرتبطاً بالريوع، وأكثر من 80 بالمئة من الاستثمارات المباشرة تموّل أنشطة غير إنتاجية في مقابل 10 بالمئة فقط للزراعة والصناعة. وهناك علاقة جدلية لا يمكن إغفالها بين الاقتصاد الريعي والفساد الذي يعطل الاقتصاد، ويزيد من كلفة الخدمات والاستثمارات بنسب تصل إلى 30 بالمئة في بعض الأحيان. ولا نغفل هنا العمليات الاستشارية الأجنبية التي لا تخلو من فساد، وتسهم في خلق نخبة معولمة ترتبط بالمؤسسات الدولية ولا تعبر عن تطلعات مجتمعاتها.

إصلاح السياسات يجب أن يتزامن مع تطوير المفاهيم بما فيها مفهوم التنمية

بدائل التنمية العربية: الطريق الثالث في مواجهة الإخفاقات والاختلالات

إن تحديد الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة للبلدان المنتفضة لا بد أن يستنبط الدوافع التي حركت المنتفضين، وهذا سيجعلها جزءاً لا يتجزأ من التحولات الراهنة في الفكر الاقتصادي العالمي، تلك التي تشق طريقاً ثالثاً يقع حتماً في دائرة الاقتصاد الاجتماعي دون أن يفرط بمتطلبات النمو والرفاه. والتحدي الأساسي هنا هو بناء توافقات عامة تدعم نموذجاً اقتصادياً مستقلاً قائماً على الإنتاج ويراعى الآتي:

أولاً: الحد من هيمنة الأفكار الاقتصادية النمطية واستبدالها بأفكار تتناسب مع تجربة المنطقة العربية وواقعها وآمال أبنائها. هذا يستدعي أولاً إقامة علاقة ندية ومتوازنة وحذرة مع المؤسسات الدولية والمراكز الرأسمالية الكبرى في العالم وعواصم النفط تجنباً للوقوع في دورة قروض ومساعدات لا يمكن الفكاك منها. إن من شأن هذا التوازن والحذر أن ينقلنا من موقع التابع إلى موقع المؤثر والشريك في صياغة الأجندة الاقتصادية العالمية الخاصة، على الأقل في جوانبها المتعلقة بالمنطقة. ولنتذكر هنا أن صندوق النقد الدولي اضطر إلى الاعتراف في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي 2011»، بأن القضايا الاقتصادية جزء لا يتجزأ من العوامل التي أدت إلى الثورات العربية، وأن الإصلاحات إذا لم تؤد إلى زيادة الوظائف لن تكون مفيدة، فمعدلات النمو يجب أن تظهر في الشوارع وليس فقط في الإحصاءات.

إن أي إصلاح للسياسات يجب أن يترافق مع تطوير للمفاهيم التي تعبّر عنها معايير قياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي. والتفكير بتطوير النظرة إلى مفهوم التنمية وطرق قياسها يستحق العناية أيضاً. ففي القرن الماضي تطورت هذه النظرة أكثر من مرة على ضوء تلاقح التجارب العالمية، بدءاً بمبدأ النمو التقليدي وانتهاءً بمعادلة التنمية الإنسانية التي تضمنت متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة. ويمكن الاستناد إلى انتفاضات العالم العربي لإضافة متغيرات جديدة مثل مستوى تلبية الحقوق الأساسية و مدى الانكشاف على الخارج، فمن شأن ذلك أن ينقلنا من موقع التابع إلى موقع المؤثر

والشريك في صياغة الأجندة الاقتصادية العالمية الخاصة، على الأقل في جانبها المتعلق بالمنطقة.

ومن الأفكار الاقتصادية ذات الطابع الانتقالي التي تستحق العناية في هذا السياق: نقل الاهتمام من تحقيق النمو إلى توفير الوظائف، ومن توفير الوظائف إلى تأمين مستوى معيشة لائق، ومن مجرد تحسين الدخل إلى زيادة النفاذ إلى الخدمات الأساسية، ومن رفع نسب الاستثمار إلى تعزيز رأس المال البشري والعلمي والمعرفي والتقاني، ومن مضاعفة حصص الأفراد من الناتج إلى رفع مستويات الرضى والرفاه والعدالة.

ثانياً: على السياسات الاقتصادية الجديدة أن تساهم أيضاً في تحقيق الاستقلال والسيادة الاقتصاديين والحد من التبعية السياسية، وعلى رأس ذلك تمكين الدولة من حماية نفسها وإحداث توازن إستراتيجي في مواجهة العدو والأطماع الأجنبية. وهذا يعني تنظيم الاقتصاد على نحو يمكنه من تحمل نفقات كافية للدفاع (بشكليه النظامي والشعبي) من ناحية، ويمنحه القدرة على تحقيق قدر معقول من الاكتفاء الذاتي في المجالات الحيوية من ناحية ثانية. وبخلاف ما يزعم، يعد ذلك شرطاً ضرورياً لا عاملاً معطلاً لقيام ذلك النموذج البديل.

ثالثاً: على النموذج البديل أن يؤمّن في آن معاً الاستقرار والمساواة والاستدامة والحد من الاعتماد على الموارد الخارجية، وذلك من خلال:

أ- تبني نمط نمو مولد لفرص العمل، منصف للفقراء، يساعد في الأمد البعيد على خفض مؤشر التباين في توزيع الأصول والثروات والدخل.

ب- توجيه جزء معتد به من الاستثمارات الحكومية إلى المجالات التي ترفع الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP، وخصوصاً تنمية رأس المال البشري والاجتماعي والعلمي والمعرفي. مع اعتماد سياسات تؤدي إلى هجرة معاكسة للطاقات من الخارج إلى الداخل.

ج- لا يمكن تحقيق نمو مستدام يحقق النهضة الإنتاجية المطلوبة، دون زيادة الادخار المحلي وتعبئته داخل قنوات الاقتصاد. فهذا يخفف من أعباء المديونية الخارجية ويساعد على دمج القطاع الخاص المحلي في سياسات التنمية الشاملة.

هـ- مواجهة الفساد بقوة، وهو الذي يتحمل قسطاً لا يستهان به من المسؤولية عن نزف الموارد والمديونية، والمقصود هنا نوعا الفساد: الفساد المباشر أي الهدر والمحسوبية والاختلاس، والفساد البنيوي وغير المباشر المتمثل في السياسات التي تخدم الأقلية النافذة ولا تصب في مصلحة النمو والتقدم، وعمليات الإنفاق التي تهدف فحسب إلى توسيع قاعدة السلطة.

اصلاح الإقتصاد العربي يحتاج إلى تعاون إقليمي متوازن وفعال.

رابعاً: إن إصلاح الاقتصادات العربية، والخروج من فخ سياسات التثبيت الهيكلي، وتحقيق السيادة الاقتصادية والاستقلال السياسي ونبذ التبعية، كل ذلك يحتاج الى تعاون إقليمي متوازن وفعال يشمل الدول العربية وجوارها الإسلامي وغيره، وصولاً إلى كل أشكال العلاقة مع دول الأسواق الناشئة ودول أميركا اللاتينية التي تبني بحرص أيضاً نموذجها المتمايز والخلاق للتنمية والتعاون.

وليس مهماً شكل الشراكة بل الغايات التي تسعى إليها، وفي صدارتها التوزيع المتوازن والرشيد للموارد المالية والطبيعية والبشرية في المنطقة، والاستخدام الكفء والعادل والرشيد لعائدات النفط، فإنجاز الثورات

لأهدافها يتطلب في آن معاً التخلص من الاستبداد والفساد والتبعية واللامساواة على مستوى كل دولة من الدول وعلى مستوى النظام العربي ككل. نقول ذلك ونحن نشهد كيف أن الفساد والاستبداد الإقليميين يحاولان من جديد القبض على التحولات الشعبية وتوجيهها باتجاه آخر، وبالتحديد نحو المسار نفسه الذي لم تقم الثورات إلا للقضاء عليه والتخلص من آثاره.

لا بد أن يسير النموذج العربي البديل في خط معاكس لأوجه الاختلال التي عرفها الاقتصاد العربي والتي ورد ذكرها في هذه الدراسة، لكن ما ينبغي تجنبه حكماً هو الدخول في مهاترات نظرية مرهقة أو تبني سياسات صلبة تنسج على منوال إيديولوجي مغلق. هذا لا يمنع من القيام بمراجعات جريئة على جانبي الاصطفاف العقائدي، ففي مقابل القول بفشل نهج الدولة التضامنية التي سادت في بعض البلدان العربية الموسومة بالاشتراكية، حيث قادت الدولة توزيع المهام بين المجموعات والجماعات والهيئات والقطاعات على أسس إيديولوجية تارة واجتماعية تارة أخرى ومصلحية في معظم الأحيان، يجب إعلان فشل السياسات الليبرالية اللاحقة أيضاً، وهي التي تذرعت بالواقعية الاقتصادية لتخفي في إهابها توجهات إيديولوجية صارمة.

يرى الليبراليون أن قيمة الحقوق الجماعية موازية للحقوق الفردية (مثلاً العدالة والحرية) فيما يذهب أصحاب النزعة الاجتماعية إلى أن الحقوق المرتبطة بمبدأ العدالة هي أعلى من الحقوق الأخرى. وبقدر ما يبدو إسلاميو التيار الأساسي أقرب إلى النزعة الجماعية في السياسة لأن منظومة الحقوق السياسية عندهم تصدر عن مُثل عليا دينية وأخلاقية وإنسانية لا نقاش فيها (لاحظ عبارات «ثنائية الروح والمادة»، «الحياة وحدة لا تتجزأ جوانبها»، «الكرامة الإنسانية» الواردة في برنامج الحرية والعدالة)، فإنهم أقرب إلى النزعة الليبرالية في الشأن الاقتصادي، حيث لا تكتسب العدالة أسبقية على غيرها من المبادئ والحقوق. فالمنهج المقاصدي المعتمد من قبلهم لم يتعامل مع العدالة الاجتماعية على أنها قيمة قائمة بحد ذاتها بل ربطها بحق الحياة والبقاء. هذا ما يظهر مثلاً في حصر دور الدولة والمجتمع بتأمين «الضروريات»، أما «التحسينات» و«حاجات النعيم» فتترك للسوق ولا تخضع لمعايير العدالة.